ان نقودهم ستصل الى اهاليهم ، وبحكم القدرة المالية لكبار التجار ، كانوا قادرين على ايصال هذه المبالغ وبالسرعة المطلوبة . وعلى الجانب الاخر ، فان مالكي الحمضيات الصغار بحكم تفرقهم وكثرة عددهم ، وقلة انتاجهم الفردي ، كانوا عاجزين عن تحمل تكاليف عملية التسويق في الخارج ، لذا كانوا يبيعون منتجاتهم لكبار التجار في داخل القطاع ، والذين كانوا يتولون عملية تسويقها في الخارج . وبكلمة اخرى كان كبار التجار يسيطرون على النسبة الساحقة من موارد القطاع بالعملات الحرة ، على الرغم من انهم لا يملكون سوى نسبة تتراوح بين ١٨٪ و ٢٠٪ منها فقط . وبتركز الرساميل في ايدي قلة ، تكاملت شروط الاحتكار ، وبدأ القطاع يعاني من اثاره الضارة ، وبدأت عملية التحكم بالسلع المعروضة في السوق ، مستفيدين من وجود طلب كبير نتيجة لوجود سوقين ، سوق غزة ، وسوق مصر الذي كان ، اجمالا ، يوفر طلبا شرائيا لا يقل عما يوفره سوق قطاع غزة .

في الحالات الطبيعية ، فان الطلب على السلع الضرورية في قطاع غزة يساوي حوالي ٨٢٪ من قيمة واردات القطاع (اموال الموظفين + اموال حمضيات المالكين الصغار) ، وبكلمة اخرى فان حوالي ٨٢٪ من الارصدة الحرة الموجودة في الخارج كان يجب ان يستورد بها سلعا ضرورية للمستهلك العادي ، مضافا الى هذا بعض المواد الضرورية للزراعة ، والتي يحتاجها الملاك الكبار كما يحتاجها المالك الصغير ، اي ان النسبة المشار اليها (٨٢٪) يمكن ان ترتفع بموازاة سوق غزة الذي يحتاج الى نسبة تزيد عن ٨٢٪ من الاموال الحرة المتاحة للقطاع ، لتمويل وارداته الضرورية ، فقد كان هنالك سوق مصر ، سوق الكماليات والذي لا يقل اتساعا عن سوق غزة ، ولا يمكن ان تكفي متطلباته النسبة المتبقية والبالغة حوالي ١٨٪ فقط ، وهي النسبة المفترض ان يتم التقيد بها ، وتكون النسبة المخصصة لاستيراد الكماليات . هذا اذا ما تجاوزنا حاجة القطاع للسلع الاستثمارية .

ان الذي حدث ، وبحكم وجود الاحتكار ، وبحكم محدودية موارد القطاع من السلع الكمالية على حساب وارداته من السلع الضرورية ، الامر الذي أدى الى اختلال العلاقة بين عرض النقود وعرض السلع ، الامر الذي جعل القطاع يعاني من حالة مستمرة من التضخم وبالتالي من ارتفاع الاسعار لموازنة العلاقة بين عرض السلع والطلب عليها . وقد ادت موجات ارتفاع اسعار السلع الى امتصاص فائض الطلب النقدي ، وذلك على حساب ما يحصل عليه المواطن من سلع ضرورية . وبكلمة اخرى ، وذلك على حساب ما يحصل يستلمون « جنيها » من الموظف الغزي في الخارج ، كانوا يستوردون سلعا « بنصف » جنيه ، ويضطر اهل هذا الموظف الى شراء تلك السلعة (بالجنيه)